المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤

العلاقات «العربية-الإسرائيلية» على ضوء اتفاقية «الكويز»:

التجربة المصرية فى استخدام التطبيع أداة لضبط التفاعلات الإقليمية لمصلحة السلام

محمد عبدالهادى

فتحت معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩، وعملية مدريد للسلام ١٩٩١، واتفاق أوسلو ١٩٩٣ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين - الباب أمام اقامة مصر وبعض الدول العربية - تباعا - علاقات دبلوماسية وتجارية مع اسرائيل، فضلا عن استمرار المفاوضات المباشرة فى مسارات عملية السلام.

وقبل أن تصبح قضية التطبيع والعلاقات مع اسرائيل محكومة سياسيا ومشروطة شعبيا على المستوى العربى، أقدمت مصر انطلاقا من الوعى بمسئولياتها القومية وخبراتها التاريخية على إخراج هذه القضية من «الاطار الثنائى» المصرى - الاسرائيلى، لتربطها بالمصلحة القومية والوطنية التى لاتتجزأ فى قضايا النزاع العربى - الاسرائيلى، واستخدمت مصر التطبيع والعلاقات مع إسرائيل أداة لضبط التفاعلات الاقليمية ودفع عملية السلام وفق اقتناع بأنه ليس من مصلحة السلام نفسه استمرار طرف فى حصد ثمار السلام دون دفع الثمن.

ضبط التفاعلات الإقليمية

وفى هذا الاطار أقدم الرئيس حسنى مبارك عام ١٩٨٢ - والانسحاب الاسرائيلى من سيناء لايزال طازجا - على سحب السفير المصرى من تل أبيب احتجاجا على غزو لبنان فى أول اشارة أو بالأحرى رسالة إلى اسرائيل مفادها أنه لا العلاقات ولا المعاهدة ذاتها سيحولان بين مصر وبين محيطها العربى أو سيعزلانها عن محيطها.

وفى ترجمة لهذا الاقتناع سارع الرئيس مبارك بالدعوة إلى عقد قمة الاسكندرية الثلاثية المصرية - السعودية - السورية الشهيرة فى ديسمبر ١٩٩٤ بعد أقل من شهرين على عقد المؤتمر الاقليمى للتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ما يعرف اعلاميا بالسوق الشرق أوسطية) بالدار البيضاء، لضبط الايقاع فى قضية التطبيع والعلاقات مع اسرائيل بعد ما إنتهت تقديرات الموقف إلى أن وضع العربة (التطبيع) أمام الحصان (السلام) يضر بالمواقف التفاوضية للأطراف العربية .

وحين لاحظت مصر أن هناك عزفا منفردا فى المؤتمر الاقليمى الثانى فى عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ أطلقت الدبلوماسية المصرية مصطلح «الهرولة» محذرة من أثار حصد إسرائيل ثمار السلام دون تقدم حقيقى فى المفاوضات باتجاه التسوية.

وأدركت مصر - بعد وصول بنيامين نتانياهو للسلطة فى اسرائيل ووضوح توجهه للانقلاب على الاتفاقيات التعاقدية مع الجانب الفلسطينى بناء على نصائح من «شخصيات أمريكية» - أن قرار قمة الاسكندرية الثلاثية يجب البناء عليه ليصبح قرارا عربيا جامعا على مستوى القمة، فدعا الرئيس مبارك الى قمة عربية استثنائية فى الثانى والعشرين من يونيو ١٩٩٦ - بعد أسبوعين من تولى نتانياهو السلطة - أصدرت قرارا واضحا بربط التطبيع والتقدم فى العلاقات العربية الاسرائيلية بالتقدم فى عملية السلام، وهى صياغة سبقها بـ ١٤ عاما نص وروح قرار مبارك سحب السفير المصرى من تل أبيب عام ١٩٨٢، كما جاء قراره سحب السفير مرة أخرى فى نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجا على ممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى بعد اندلاع الانتفاضة الثانية فى نفس الاطار.

وعلى ذلك يتضح أن التجربة المصرية فى قضية التطبيع والعلاقات مع اسرائيل قد وظفتها لمصلحة الأطراف العربية المفاوضة قبل أن تجنى هى ثمارها ومن ثم ظهر مصطلح «السلام البارد» الذى حولته مصر فى بعض الأحيان إلى «صقيع».

وهذا المحدد فى السياسة الخارجية المصرية حيال اسرائيل جعل هذه القضية أداة مرنة للتعامل مع التطورات الاقليمية ليس بمفهوم الارتداد للماضى كما يتوهم البعض ويتحدث عن توجهات ناصرية تطفو أحيانا، لكن بمفهوم المستقبل، فالأدوار الاقليمية تتحدد حسب استخدام كل طرف أدواته لتحقيق مصالحه الوطنية والاقليمية سواء وصف البعض هذه التوجهات بأنها ناصرية أو وصفها البعض الآخر بأنها ساداتية.

اتفاقية الكويز

على ضوء هذه الخلفية يجب النظر الى الاتفاق المصرى الإسرائيلى الأمريكى لتحديد مناطق صناعية مؤهلة للتصدير للأسواق الأمريكية أو مايعرف بـ «اتفاقية الكويز» والتى تستند الى مبادرة أطلقها الكونجرس فى نوفمبر ١٩٩٦ لدعم السلام فى الشرق الأوسط ولتشجيع التعاون الاقليمى بين اسرائيل وجيرانها .

وطرحت هذه المبادرة فى توقيت انعقاد المؤتمر الإقليمى الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالقاهرة فى نفس الشهر نوفمبر ١٩٩٦، ونظرا لأجواء عملية السلام آنذاك واستئناف نتانياهو عمليات الاستعمار فى أبو غنيم ثم فتحه نفق البراق بالقدس، فقد وضعت مصر المؤتمر ومقترحات التعاون الإقليمى بحضور اسرائيل فى إطارهما الصحيح، وإزاء استمرار الممارسات الاسرائيلية رفضت مصر والسعودية المشاركة فى المؤتمر الرابع بالدوحة فى نوفمبر من العام التالى ١٩٩٧، كما فشلت جميع محاولات عقد المؤتمر الخامس حتى الآن.

وجاءت إعادة طرح «اتفاق الكويز» أخيرا وسط مؤشرات لاحتمالات حدوث تحسن فى العملية السياسية

وبصرف النظر عن الفوائد الاقتصادية التى ستحققها مصر من الاتفاقية فإن السياسة المصرية تتحرك فى هذا المضمار ليس فقط لتحقيق مصالح وطنية مشروعة بل أيضا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لتوظيف ثقلها وجهودها والعلاقة مع اسرائيل لصالح السلام والقضية الفلسطينية.

وتظل الاتفاقية رسالة مصرية مهمة سواء فى العلاقة مع الولايات المتحدة أو بالنسبة لعملية السلام.

«كويز»..عربى!

وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، فبالإضافة إلى مصر أقدمت خمس دول عربية هى قطر، وسلطنة عمان، وتونس، والمغرب، وجيبوتى على فتح مكاتب تمثيل دبلوماسى وتجارى فى تل أبيب ومثلها فى غزة لدى السلطة الفلسطينية وفتحت اسرائيل بالمثل مكاتب نظيرة لها فى عواصم الدول الخمس. وبتوقيع الأردن معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٥ أصبح لاسرائيل تمثيلا فى دول عربية زادت الى ثمان بإقامة موريتاينا علاقات دبلوماسية كاملة عام ٢٠٠٠، وحصلت اسرائيل على اعتراف بحقها فى الوجود من دولة عربية تاسعة هى جزر القمر عام ١٩٩٧ لكن تنفيذ اتفاق إقامة علاقات دبلوماسية معطل حتى الآن بسبب الرفض الشعبى فى جزر القمر.

وباضافة مصافحة رئيس الوزراء العراقى المؤقت إياد علاوى لوزير خارجية اسرائيل سيلفان شالوم على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر الماضى فى نيويورك، ومصافحة الرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقة لرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق إيهود باراك خلال جنازة العاهل المغربى الراحل الحسن الثانى فى يوليو ١٩٩٩، وسماح العقيد الليبى معمر القذافى قبل ذلك لمجموعة من الليبيين بـ «الحج» الى القدس، واستقبال اليمن سياحا اسرائيليين وبحصول رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتانياهو على تأشيرة دخول للإمارات هذا العام لحضور مؤتمر دولى بوصفه وزير المالية فى حكومة اسرائيل، تكون اسرائيل قد حققت إختراقات مهمة على الساحة العربية

واذا أضفنا إلى ذلك الجانبين الفلسطينى والسورى اللذين تفاوضا منذ مدريد ١٩٩١ مباشرة مع حكومة اسرائيلية تكون هناك ١٦ دولة عربية (من أصل ٢٢) تعاملت مع اسرائيل دبلوماسيا وتجاريا وسياحيا وتفاوضيا.. وعلى المستوى الانسانى.. وفى إطار منظمات دولية

وبمعنى آخر فإن أى مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة العربية بشأن إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل قد يتوافر له «النصاب القانونى»

المهم أن صمود اتفاقية «الكويز» أو غيرها وفق التجربة المصرية سيظل مرهونا بمدى التزام حكومة اسرائيل بتنفيذ تعهداتها واحترام الاتفاقيات التعاقدية فى عملية السلام وبمدى إنسجام سياستها مع متطلبات التعاون الإقليمى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية